

الجملة الوصفية

دراسة نحوية

أ.م. د. نسرین عبد الله شنوف

مركز دراسات الكوفة/ جامعة الكوفة

الخلاصة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الجملة الوصفية في اللغة العربية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية، والتي يكون المسند فيها وصفاً عاملاً مكوناً من صفة ا لفاعل أو المفعول أو التفضيل أو المبالغة أو الصفة المشبهة ومن فاعله ومفعوله إذا كان متعدياً. وأضاف تمام حسان هذا النوع من الجمل الى تراكييب اللغة العربية في ضوء دراسته للسانيات التي أعادت وصف منهج دراسة اللغة العربية في المستوى التركيبي فحللته وأعادت دراسته وذلك بعد أن استوعب ما فيه في ضوء اعتماد نظرية المعنى والمبنى وإبعاد الجانب الشكلي وما يسمى بنظرية الإعراب وفكرة العمل والعامل التي كانت الأساس في تقسيم الجملة العربية شكلياً الى اسمية وفعلية.

المقدمة:

للجملة نصيب من البحث قديماً وحديثاً ولكن ما يميز البحث القديم عن الحديث أن جهد القدماء دار حول نظرية الإعراب وفكرة العمل والعامل مع هذا لا تغفل عناية البلاغيين القدامى بمفهوم الجملة في مباحث (علم المعاني) ونظرتهم إليها كونها وحدة دلالية انطلاقاً من اهتمامهم بالمعنى فقسموها من جانب الدلالة الى خبرية وإنشائية. ولكن اللسانيات الحديثة أعادت وصفها في باب المستوى التركيبي فكان هدفها دراسة التركيب الشكلي لعناصرها مع الاهتمام بالجانب المعنوي وربطه بالمبنى فتصف التركيب وتحلله الى أجزائه. وقد اتجه اللغويون منذ سنة 1957 بصورة متزايدة الى بحث بنائها فكشفوا الثغرات في دراسته⁽¹⁾ وحاولوا إعادة وصف تركيبها وكانت أبرز تلك المحاولات محاولة تمام حسان التي توصل فيها الى أن الكلام العربي يقسم الى (اسم وصفه وفعل وضمير وخالفة وظرف وأداة) فأفرد الصفات في قسم خاص لها وسمّاها الجمل الوصفية التي تقابل الجملتين الاسمية والفعلية وأعددت هذه الدراسة أو البحث لهذه المحاولة ودرست فيها مصطلح الجملة ومفهومها ومنهج تحليلها وأقسامها وأركانها في التراث وفي اللسانيات العربية الحديثة واتخذت من نموذج تمام حسان منطلقاً للدراسة ودرست منهج تحليله للجملة وأركانها وأقسامها وركزت على الجملة الوصفية كونها محور البحث.

مصطلح الجملة ومفهومها في التراث:

لم يعتن النحويون القدامى بمفهوم الجملة التي تعد الوحدة الدلالية للمستوى التركيبي في الكلام العربي فلا نجد لديهم تحديداً لمفهومها وحدودها وتصنيفها وإنما تناولوها عرضاً عند حديثهم عن الإسناد والمحل الإعرابي في أبواب الاستئناف والاعتراض والابتداء فوضعوا الجمل الابتدائية والاستئنافية والاعتراضية ضمن الجمل التي لا محل لها من



الإعراب. فكان تركيزهم على ظاهرة الإعراب وتفسيرها وفكرة العمل والعامل على حساب إغفال الجانب الوظيفي المعنوي (وإن كان الإعراب علامة أو قرينة تدل على الوظيفة) أو المعنى النحوي وأقاموا على تلك الظاهرة نموذجاً متكاملًا سمّوه العمل النحوي أو العوامل الإعرابية.

فلم تعرف الجملة في التراث تعريفاً واضحاً فلا نجد لها تعريفاً في كتاب سيبويه (ت 180 هـ) ولم ينص على هذا المصطلح لديه ومع هذا نجد له أبواباً تحدث فيها عن المسند إليه والمسند (2). قال: (فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام. والمبتدأ أو المبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه(3)، وقال: (ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله(4). يفهم من نصي سيبويه أنه لم يذكر مصطلح الجملة صراحة بل ضمناً فالجملة لديه كلام مستقيم يحسن السكوت عليه ويستغنى عنه غيره في (فيها عبد الله) و (هذا عبد الله). فاعتمد سيبويه معيار المعنى لا الشكل في تحديد هذه الجملة وهو منهج وصفي بلا شك. ولكن ذكر هذا المصطلح تلميذه المبرد (ت 285 هـ) في كتابه المقتضب في باب الفاعل قانلاً: ((وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب(5)).

ونلاحظ من هذا التعريف أن المبرد حدد حدود الجملة باعتماد معيار (حسن السكوت) و (تمام الفائدة). ونجد مصطلح (الجملة المفيدة) عند ابن السراج (ت 316 هـ) في كتابه (الأصول) إذ قال: (والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: (زيد ضربته وعمرو لقيت أخاه وبكر قام أبوه)، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: ((زيد أبوه منطلق) ، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ(6). نلاحظ من هذا النص أن ابن السراج استعمل مصطلح الجملة و لكنه لم يذكر صراحة أقسامها إلى: اسمية فعلية بل ضمناً. ولم يتفق النحويون في معنى الكلام والجملة على وجهين: الأول: يرى أن الكلام بمعنى الجملة: وهو رأي الزمخشري وابن بعيش وابن جني قال الزمخشري في تعريف الكلام: (والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا من اسمين كقولك زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك: ضربت زيداً أو انطلق بكر وتسمى جملة(7).

وصرح ابن بعيش بأن الكلام عند النحويين يسمى جملة قال: (أعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو: زيد أخوك وقام بكر) وهذا معنى قوله صاحب الكتاب: (المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى(8).

وقال في التسوية بين الكلام والجملة: (ومما يسأل عنه هنا الفرق بين الكلام القول والكلم والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها فكل واحد من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أن الكلمة الجنس للمفردات فيصح أن يقال كل (زيد قائم) كلام ولا يقال: كل كلام (زيد قائم) وكذلك مع الجملة الفعلية(9). قال ابن جني: (أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجملة، نحو: (زيد أخوك، وقام محمد وضرب سعيد، وفي الدار أبوك(10).

وقال: (أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤسها المستغنية عن غيرها وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها وثبت أن القول عندهم أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد وعلى الجملة وعلى ما هو اعتقاد وراي لا لفظ وجرس(11).

الثاني: يرى أن الكلام غير الجملة.



هناك من النحويين القدامى من فرق بين الكلام والجملة ولا يرى المرادفة بينهما، منهم الرضي الاسترأبادي (ت 616هـ) وابن مالك (ت 672هـ) وابن هشام (ت 761هـ) قال الرضي في الفرق بينهما: (والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكرنا من الجمل وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه أو الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس)⁽¹²⁾.

ويتفق رأي ابن مالك وابن هشام (ت 761هـ) على أن: (الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد: مادل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو: (ضرب اللص) و (أقام الزيدان) و (كان زيد قائماً) و (ظننته قائماً)⁽¹³⁾. (ويظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل فاعنه بعد أن فرغ من حد الكلام) قال: (ويسمى جملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون، جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام)⁽¹⁴⁾.

فهو يرى أن شرط الكلام الإفادة وقول ابن هشام هذا كان رداً على الزمخشري الذي يرى أن الجملة غير الكلام لأنه يشترط فيها أن تكون مفيدة فائدة يحسن السكوت عليها بل يكتفي فيها أن تكون إسنادية ذا طرفين كالذي وصف في الجملة الصغرى إذ يرى ابن هشام أن الكلام أخص من الجملة. فالكلام هو القول المفيد وهو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ولذلك يقال جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة ونحو ذلك. ويرى من أقوال النحويين القدامى السابقة الذكر أنهم وضعوا حدوداً للجملة العربية في ضوء المعايير الآتية:

- 1- حسن السكوت أو الوقف، فالجملة قول يقع بين سكتتين.
- 2- تمام الفائدة: وتعني أن تعبر الجملة عن فكرة تامة المعنى تفيد السامع.
- 3- الاستقلال: أي استغناء الجملة عن الألفاظ الأخرى وعدم احتياجها إليها حتى يحسن السكوت عندها.
- 4- الإسناد: تكون الجملة من مجموعة من الكلمات تتكون من المسند إليه والمسند.

منهج تحليل الجملة وأقسامها وأركانها في التراث:

يقوم منهج تحليل الجملة عند نحوي البصرة⁽¹⁵⁾ على أساس أن دراسة النحو لديهم تحليلية لا تركيبية أي أنها تعني بمكونات التركيب أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه لذا أنصبت عنايتهم على (الكلمة)⁽¹⁶⁾ كونها الوحدة الأساس في النحو العربي وانطلقوا منها في دراسة الجملة التي تعد الأساس في تكوينها والتي ترتبط بالإعراب الذي يحدد مواضع تقديمها وتأخذ يرها فقسّموا مبانيها في ضوءه إلى ثلاثة أقسام هي: (الاسم والفعل والحرف) ، وهذا التقسيم مبني على أساس معنوي مبني فمن حيث المعنى أن الاسم مادل على مسمى غير مقترن بزمان، والفعل مادل على حدث وزمن والحرف مادل على معنى في غيره ومن حيث المبني فقد حددوا علامات تميز الاسم والفعل والحرف قال ابن مالك:

بالجرّ والتنوين والندا وأل
ومُسندٍ للاسم تمييزٌ حصّل

ونظروا إلى هذه الأقسام في ضوء أصولها المجردة تجريداً عقلياً. وكانت الكلمة لديهم وحدة الجملة ومن ثم كانت هي



النواة التي دارت حولها الدراسات الصرفية والم عجمية والصوتية ووقع اختيارهم على الكلمة لأنها بحكم تعريفها لفظ مفرد وبحكم دلالتها تدل على معنى مفرد ويبدو أن فكرة الأفراد هي التي أعانت على بناء الجملة على الكلمات دون غيرها من وحدات التحليل أضف الى ذلك أنها ذات صيغة مفردة وإن اللواصق والزوائد تلتصق بها وإن ظاهرة الإعراب في اللغة الفصحى ارتبطت بها ثم أن الكلمة مع ذلك يمكن تقديمها أو تأخيرها ويمكن أن تضام الى كلمات أخرى أو تنفصل عنها وبذلك كله يتحقق وجودها النظري باعتبارها وحدة تحليلية قائمة بذاتها. واعتمدوا على أساس أهمية المعنى اللغوي والصرفي للكلمات أو بعض ها في توجيه التحليل والإعراب وأهلوا في مقابل ذلك مفهوم الجملة الذي يعد أساس المستوى التركيبي، فلا نجد حدودها وأصنافها سوى تقسيمها الشكلي الى اسميه وفعليه.

وبنا النحويين قواعدهم على المطرد وعزفوا عن غير المطرد فإن لم يجدوا المطرد في الاستعمال اخترعوا أصل وضع (أصل مقدر) جعلوه امراً ثابتاً وهذا الثبات مكنهم من أن يبنوا قواعد صارمة بمعزل عن تطور اللغة واختلاف القبانل في الاستعمال فلكل كلمة أصل وضع وإنما يعدل عن أصل وضعها بالإعلال أو الإبدال أو النقل أو القلب أو الحذف أو الزيادة. وكان للأصل المقدر دور في توجيه الإعراب لديهم فردوا التراكيب الى أصولها المقدره لتحديد معانيها الدقيقة. وجعلوا للجملة أصل وضع مفترض قد يطابق الاستعمال وقد يختلف عنه تتكون في ضونه في من ركنين أساسيين لا تقوم إلا بهما هما: المسند والمسند اليه وما عداهما فضلة يمكن أن يستغنى عنه تركيبها، وافترضوا أن يكون أصل ذلك الوضع بذكر هذين الركنين وإظهارهما والوصل فيما بينهما مع مراعاة الرتبة بين عناصر الجملة على أن تفيد الجملة معنى متكاملأ مستقلاً بنفسه فإذا حصل تغيير في هذه الافتراضات أوجبوا تقدير المحذوف أو تفسيره وأولوه بجواز الفصل أو التقديم والتأخير. ونظروا الى الجملة من حيث تركيبها الشكلي الظاهري السطحي باعتماد معيار الإسناد فيها وطبيعة المسند فقسموها الى جملة اسمية وجملة فعلية في حين نظر البلاغيون الى الجملة بكونها وحدة دلالية بالنظر لاهتمام بالمعنى فقسموها تقسيماً دلاليّاً الى خبرية وإنشائية. ف الجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم، نحو: (محمد ذكي) ولا يشتمل معناها على زمن معين، والجملة الفعلية هي المكونة من فعل وفاعل أو نائبه ويكون الفاعل أو نائبه مسنداً اليه، والفعل مسنداً أي هي التي تبدأ بفعل نحو: (قام محمد)، ويدل معناها على زمن معين⁽¹⁷⁾، قال ابن جني: (وإما الجملة، فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل)⁽¹⁸⁾. وجعل الزمخشري⁽¹⁹⁾ (ت 538 هـ) الشرط والجزاء جملتين وهما قسم مستقل بذاته لديه ارتبطت أحدهما بالأخرى بأداة شرط ظاهرة أو مقدرة ليكونا جملة واحدة. وذهب ابن يعيش⁽²⁰⁾ (ت 643 هـ) وابن هشام⁽²¹⁾ (ت 761 هـ) الى أنها من قبيل الجملة الفعلية لأنها مكونة من جملتين فعليتين. ويرى ابن هشام أن الجملة تقسم الى اسمية وفعلية وظرفية وأراد بالظرفية: (هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قد درت زيدا فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما)⁽²²⁾. ولا يقر المحزومي لابن هشام فيما ذهب اليه: (لأن الجملة الظرفية التي عداها قسماً ثالثاً أن كان الظرف معتمداً فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية وان لم يكون معتمداً فهي من الجملة الاسمية فلا حاجة الى تكثير الأقسام)⁽²³⁾.

ويعد ابن هشام⁽²⁴⁾ أبرز من اعتنى بدراسة الجملة العربية دراسة مفصلة فحلل أقسامها وعناصرها وأحكامها وأفرد لها الباب الثاني من كتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) تحت عنوان: (في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها) ، وعند التمعن في أقسام الجملة وتفرعاتها لديه نجد أنها ستة أنواع هي: الجملة الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية والكبرى والصغرى وتقسم الكبرى الى كبرى ذات الوجهين وكبرى ذات الوجه ففصل في تفرع التقسيم السابق. واشبعه بالأمثلة والشواهد.



إذاً اعتمد علماء العربية القدماء في تحديد أنواع الجمل على ثلاثة معايير هي:

- 1- معيار الشكل: قسم النحويون في ضوء هذا المعيار الجملة الى اسمية وفعلية فإذا بدأت باسم سميت اسمية وإذا بدأت بفعل سميت فعلية وإذا بدأت بشرط سميت شرطية وإذا بدأت بظرف سميت ظرفية.
- 2- معيار المعنى: قسم البلاغيون في ضوء هذا المعيار الجمل الى خبرية وانشائية واعتمدوا على وظيفة الإسناد ودلالته على أحد هذين المعنيين.
- 3- معيار المحل الإعرابي: قسم النحويون الجمل في ضوءه الى نوعين الأول الجمل التي لها محل من الإعراب وهي الجمل التي تؤدي وظيفة الاسم المفرد المعرب فتأخذ حكمه الإعرابي كالرفع والنصب والجر لحلولها محله. والثاني الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

مفهوم الجملة ومنهج تحليلها وأقسامها وأركانها في اللسانيات العربية

يقوم منهج تحديد أجزاء الكلام وتعريفها في اللسانيات العربية على ثلاثة أسس هي: 1- المعنى، 2- الصيغة. 3- وظيفة اللفظ في الكلام. ولا بد أن يقاس بها مجتمعه ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس ذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعدّ بعض الأوصاف مثل (قاتل وسامع ومدير) أسماء وأفعالاً في وقت واحد، كذلك قد يحملنا هذا على عدّ المصدر اسماً وفعللاً في وقت واحد. وقد انكب علماء اللسانيات على معالجة الجملة واخذوا بالطرق الوصفية والمناهج الشكلية ووجهوا اهتمامهم صوب البنى والتراكيب والجمل والنصوص.⁽²⁵⁾ وقام منهج دراستها وتحديد مفهومها لسانيّاً في ضوء الاعتماد على المفاهيم والمعايير والأسس الآتية⁽²⁶⁾:

- 1- المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة في البنية التركيبية للسياق الذي ترد فيه والأسس النظرية لتوظيفها. ويحسن أن ينطلق في تحديد وظائف مكونات الجملة من الفصل بين وظائف المبنى أو صور التركيب ووظائف المعنى ودراستها بصورة متوازية كون الأول حاملاً للثاني ودالاً عليه. إذ ليست اللغة مبنى صرفاً ولا معنى صرفاً إنما هي الشكل الذي بمقتضاه تُولف بين المبنى والمعنى وكما أنه لا يتوصل الى إدراك المعنى إلا بالمبنى فليس للمبنى من وظيفة أو غاية إلا الدلالة على المعنى.

2- الانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة).

- 3- توا فر شرط الاستقلال التركيبي وعدم ورود الملفوظ عنصراً من عناصر مركب أكبر أي تعبر عن معنى مستقل لذا عدّوا شبه الجملة جملة غير مستقلة، قال محمد الشاوش في شبه الجملة: (مركباً لفظياً توفر فيه شرط الإسناد ولم يتوفر فيه شرط الاستقلال لوروده ضمن تركيب أكبر منه لذلك لا تحلل شبه الجملة في المستوى الأول من التحليل ابداً إنما يقع ذلك في مستوى موال ثان أو ثالث أو غيرهما)⁽²⁷⁾.

- 4- مفهوم فكرة الإسناد، إذ رجع اللسانيون في تحديد عناصر الجملة وضبط العلاقات القائمة بينها الى مفهوم الإسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى (الكلمة) بتوا فر النواة الإسنادية، فالجملة عملية إسنادية تتكون من عناصر ثلاثة هي: المسند والمسند إليه والإسناد وعدّ تمام حسان الإسناد من القرانن المعنوية وعرفه بأنه (علاقة المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف وضمائهما)⁽²⁸⁾ إذ أن الجملة (هي الصورة اللفظية الصغرى أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو للكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية



كانت قد تالفت أجزاءها في ذهن المتكلم الذي سعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة الى ذهن السامع⁽²⁹⁾. أما المدرسة التوليدية فاعنها حددت الجملة بكونها (قرناً يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب معين من البنى المجردة تسمى (البنى العميقة) والملاحظ أن صياغة هذا التعريف تعد الجملة عملية إنجاز وإنشاء من ناحية ونتيجة لتلك العملية من ناحية أخرى⁽³⁰⁾ ومع أن إبراهيم أنيس⁽³¹⁾ يرى أن التحديد اللساني للجملة العربية يجب أن يرفض التقسيم المنطقي لها الى موضوع ومحمول والتقسيم البلاغي الى ركنين أساسيين هما المسند والمسند اليه اللذين يناظران المحمول والموضوع لأن الجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغتها فالأمر مرجعه كله الى عادات المتكلمين بكل لغة. أقول مع هذا نرى أنه ذهب الى أن الجملة تتكون من عنصر المسند والمسند إليه والفضلة أو متعلقات الإسناد ويربط هذه العناصر بعضها ببعض علاقة الإسناد.

ويمكن لعنصر الفضلة داخل العلاقة الإسنادية أن يتقدم المسند أو المسند إليه وبتقدمه وتأخيره فإن التركيب سيفرز دلالات مختلفة. ويرى إبراهيم أنيس أنه يكفي أن نقول: (إن الجملة في أقصر صورها هي: أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركيب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قانلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب (زيد) فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صورة⁽³²⁾. نلاحظ من تعريفه هذا أنه اعتمد معيار الشكل والمضمون في تحديد مفهوم الجملة أو بيان حدودها فهو لا يشترط كالتقدماء توافر فكرة الإسناد وركنيه في بناء الجملة إذ يرى أن فكرة الإسناد لا تلزم لتركيب جملة صحيحة فكلمة واحدة تتركب منها الجملة دون إسناد ويرى أن الجملة ليست مستقلة كما يشترط معظم اللغويين لأن الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط بالأجزاء يفسر بعضه بعضاً، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر. كما أننا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً و من سياق الكلام حيناً آخر. قال: (فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذين لا يستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان)⁽³³⁾.

ويرى أن (كل الذي يجب أن يشترط في الكلام لنلا يكون لغواً هو حصول الفائدة وتامها ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها اللغويون جملاً)⁽³⁴⁾ ويرى عبد الرحمن أيوب⁽³⁵⁾ أنه ليس من اللازم أن تتساوي عدد أجزاء الرمز (أي المسند والمسند اليه) مع عدد أجزاء المرموز إليه (أي الجملة) فإنه ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند اليه لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها تتكون من موضوع ومحمول ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل العربية الإسنادية ذات الركن الواحد ودليله على ذلك الحالات الكثيرة التي ذكرها النحويون لحذف المبتدأ والخبر. وهو لا يوافق النحويين القدماء على التأويلات التي قدموها لحذف المبتدأ والخبر قال: (هذا ما يقوله النحويون ونحن نقول بأن عملية تحليل الجمل أو الإعراب ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية فيها)⁽³⁶⁾. ويرى أن الجمل العربية نوعان: 1- إسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والفعلية وتعني الجملة التي يصفها اللغويون بأنها تقرر ثبوت شيء أو نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء. 2- غير إسنادية: وهي جملة النداء وجملة نعم وبنس وجملة التعجب وهذه لا يمكن أن تعد من الجمل الفعلية لمجرد تاويل النحويين لها بعبارات فعلية.

الجملة الوصفية في نظام تمام حسان

استطاع تمام حسان أن يستوعب التراث النحوي والصرفي والبلاغي للعربية، وحاول أن يجدد في وصف بعض



أنظمتها منطقاً من تراث إنساني متين واستعان بأفكار اللسانيات والمناهج اللغوية الغربية الحديثة فكانت محاولته بحق كما يقول: (أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر⁽³⁷⁾ . فقام نموذج كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) عام 1973 وبحثه (إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً) عام 1978 على أساس اعتماد المعنى والمبنى معاً في وصف نظام اللغة العربية ويعتقد محمد صلاح الدين⁽³⁸⁾ أن تمام حسان ينتسب الى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما قد تكون المدرسة البريطانية، وقد تكون مدرسة فيرث بالذات فلا شك أن فيرث كتمام حسان يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية ويقف الدلالة على السياق الاجتماعي فإذا كان صحيحاً ما رأيناه من اتصال الكتاب بأراء فيرث فحن أمام كتاب أخذ من النحو القديم وصفه وتحليله ومن البلاغة اهتمامها بالنظم والتركيب ساكباً هذا كله في قالب واحد متبعاً في عمله مبادئ مصدرها مدرسة لندن وموقفهم المعاصر لارض للمدرسة البنوية الشكلية التي سادت الدراسة الانجليزية في الولايات المتحدة والتي عزلت المعنى وأهملته.

وعليه نظر تمام الى دراسة الجملة وبيان حدودها في ضوء فكرة التعليق التي أفادها من نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز) ، ولكنه تصدى لها في ضوء العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية مع محاولته وضع مفهوم جديد لهذا المصطلح بقوله: إن التعليق هو (إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية)⁽³⁹⁾، فلا يكفي أن نقول كما قال الجرجاني (إن الكلمات يأخذ بعضها بحجز بعض) ولا أن نرجع الفضل والمزية الى معاني النحو وأحكامه في نظم الكلام وإنما أساس دراسة النحو هو المعنى الوظيفي والعلاقات بين الأبواب ممثلة في الكلمات التي في النص لا بين الكلمات⁽⁴⁰⁾. ويرى أن (ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هو ظواهر في طريقة تركيبه ووصفه لولاهما لكانت الكلمات المتجاورة غير أخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق وتنقسم الوسائل التي تخلق هذا الترابط الى ثلاثة أقسام: 1- وسائل التماسك السياقي. 2- وسائل التوافق السياقي 3- وسائل التأثير السياقي⁽⁴¹⁾. وله رأي في منهج تحليل الجملة العربية وأقسامها وأركانها فهو يرى أن نحوي البصرة أحسنوا اختيار المبدأ في تقسيم الكلمة العربية على وفق المعنى والمبنى ولكن قصروا بعض الشيء عند إجراء التطبيق لأن (الاسم في تقسيمهم اشتمل على أقسام من الكلم بينها اختلاف هام جداً من حيث المبنى إذ لا يدل كل اسم عندهم على معنى لأن المصدر يدل على الحديث والوصف يدل على موصوف بالحدث والضمير يدل على مطلق حاضر أو غائب والظرف يدل على اقتران حدثين وأسماء الأفعال تدل على استعمال إفصاحي إنشائي للغة وهكذا نجد أن هناك طوائف من الأسماء لا تدل على مسميات⁽⁴²⁾، إذ الاسم (يشمل في الواقع على أمشاج من الكلم يختلف سلوك كل منها عن سلوك الآخر فإذا كانت الأسماء تعرف بأل فإن الأوصاف (اسم الفاعل واسم المفعول والتفضيل والمبالغة والصفة المشبهة) لا تفيدها لا تعريفاً ولا تخصيصاً الخ...⁽⁴³⁾.

ويأخذ تمام على النموذج البصري أن النحويون فيه نسبوا الزمن النحوي الى الصيغ المفردة فجعلوا الزمن وظيفية الصيغة وقالوا أن الفعل يدل على الحدث بلفظة وعلى الزمن بصيغته ويرى أن البصريين جعلوا الأزمنة ثلاثة وأعانهم على ذلك اتفاق تقسيمهم مع الفهم الفلسفي لمقولة الزمن. ومن هنا جعلوا الزمن النحوي أما ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً وجعلوا للأول صيغة فعل وللثاني والثالث صيغتي: (يفعل وأفعل) ولم يتكلموا عن الزمن بالنسبة للمصدر أو الصفات الخمس (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعال التفضيل).

إلا في مجرى القول عن إعمال اسم الفاعل وربما أشاروا في معرض الصفة المشبهة على الدوام والثبوت دون تحديد الزمن ولكن تمام يرى أن الزمن وظيفية السياق بعد أن جعله النحويون وظيفية الصيغة. والدليل على أن الزمن النحوي وظيفية السياق أن الأوصاف الخمسة والمصدر لا ينسب اليها الزمن في حال الأفراد ولكنها إذا دخلت معه السياق



استعانت بقرائن مختلفة مع الانتساب الى زمن بعينه ومن قرأ باب إعمال اسم الفاعل أو إعمال المصدر أو إعمال الصفة المشبهة في كتب النحويين وتأمل التراكيب السياقية التي ترد بها هذه المباني أدرك اختلاف الأزمنة بين بعض صورها والبعض الآخر وعرف أن مرجع الدلالة الزمنية في هذه التراكيب إنما هو قرائن السياق لا معنى الصيغة ذاتها⁽⁴⁴⁾ لهذا قام نموذج كتاب اللغة العربية معناها ومبناها عام 1973 على أساس تقسيم جديد للكلمة العربية يعتمد على أساس المبنى والمعنى معاً خرج فيه المؤلف برأي قيم يرى فيه أن مباني الكلمة سبعة لا ثلاثة هي: (الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة). وهو تقسيم مبني على الاستقراء المنهجي الوصفي المستقل عن النحو البصري مع الانتفاع بالمدارس الغربية والمبني على أسس من المعنى وأسس من المبني فليس له مبنى عنده إلا الشكل الذي يظهره عليه المعنى وهو ينسب الى المدرسة التي أعادت النظر في التراث النحوي القديم في ضوء ما توصل إليه البحث اللغوي المعاصر وطوّره من هذا التراث وقدم نموذجاً جديداً للبحث اللغوي العربي. ونلاحظ من تقسيم تمام أنه أفرد الصفات الخمس (صفة ١ لفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل) في قسم خاص بها من أقسام الكلم العربي لما تتميز به في مجموعها عن بقية الأقسام كقسم الاسم من سمات يتصل بعضها بالمبنى وبعضها الآخر بالمعنى فهي تختلف عن الاسم في الشكل إذ لها أوزان خاصة بها، وفي المفهوم فهي لا تدل على مسمى بها كالاسم وإنما على موصوف بما تحمله من معنى الحدث وهي تختلف عن الأسماء في الصورة الإعرابية والصيغة والجدول والإصاق وعدمه والتضام والدلالة على الحدث والدلالة على الزمن والتعليق فالفرق بين كل قسم من هذه الأقسام وبين غيره أساسه مزدوج من المبنى والمعنى فجعل المعاني أو القيم الخلافية أساس التفريق بين هذه الصفات الخمس⁽⁴⁵⁾ قال: (وتختلف كل صفة منها عن الأخريات مبني ومعنى فأما من حيث المبنى فلكل صفة منها صيغ خاصة)⁽⁴⁶⁾.

ولكنه لم يفصل القول في الفرق المبني الشكلي بين أبنية هذه الصفات إذ ركز على المعنى وأهمل بالمقابل المبنى أو الشكل. فقال في التفريق بينهما: (فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعاً متجسداً وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد...

مما سبق يمكن أن نرى أن القيم الخلافية المتعلقة بالـ معنى والتي تفرق بين صفة وأخرى من الصفات السابقة هي الانقطاع في مقابل الاستمرار أو الدوام ثم التجدد في مقابل الثبوت ثم المبالغة في مقابل مجرد الوصف ثم التفضيل في مقابل كل ما عداها من الصفات)⁽⁴⁷⁾.

إن هذه القيم الخلافية أو المعاني لا تفرق بين هذه الصفات ولا تكفي دليلاً على ذلك كما أن كلام تمام يوقع في اللبس فصفة الفاعل في قوله ليست إلا صفة المفعول وهو ما لا يكون وما لا يعتقده هو نفسه فكل صفة تختص قبل كل شيء بالصيغة الصرفية التي هي شكل أو مبني حسب تعبيره ثم بعد ذلك لها مميزات أخرى⁽⁴⁸⁾.

وبناء على هذا يرى تمام أن هذه المميزات في تلك الصفات تجعل من المقبول أن تكون كل صفة منها جملة وصفية يكون المسند فيها وصفاً عاملاً وهذه الجملة تعد من صور الإسناد. فتكون أقسام الجمل لديه ثلاثة هي: 1- الجملة الاسمية. 2- الجملة الفعلية. 3- الجملة الوصفية. ولها نوعان: 1- جملة وصفية أصلية تتكون من الوصف المشتق الذي يذكر له فاعل أو مفعول به إذا كان متعدياً أو مفعولاً مطلقاً ويتقدم ذلك الوصف نفي أو استفهام نحو (أقام زيد) فقد بدت الجملة الوصفية جملة أصلية تقف جنباً الى جنب مع (أيقوم زيد) و (أزيد قائم). 2- جملة وصفية فرعية تكون إذا تقدمها مبتدأ أو موصوف نحو جملة (قائم أبوه) في (زيد قائم أبوه) ولها نفس المظهر الذي لجملة (زيد يقوم أبوه)⁽⁴⁹⁾.

قال: (هذه الخاصة من خواص الصفات تجعل من المقبول أن نتكلم عن (جملة وصفية) تقابل الجملتين الاسمية والفعلية وتكون هذه الجملة أصلية كما في (أقام المؤمنون للصلاة) وتكون فرعية نحو: (رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة).



ونلاحظ هنا أن الصفات كالأفعال في أنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً. وهي بهذا تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم ويحق لها أن تكون قسماً من الكلم قائماً بذاته⁽⁵⁰⁾.

الخاتمة :

توصل البحث في (الجملة الوصفية) الى الحقائق الآتية:

- 1- لم تعرف الجملة في التراث تعريفاً واضحاً ولم ينص على هذا المصطلح سيبويه وإنما ذكر من جاء بعده.
- 2- اختلط مفهوم الجملة ومصطلحها بالكلام.
- 3- وضع النحويون القدماء حدود الجملة في ضوء معيار حسن السكوت والوقف وتام الفائدة والاستقلال والاسناد. في حين يقوم منهج دراستها وتحديدها لسانياً في ضوء الاعتماد على المنظور الوظيفي لأجزاء الجملة وتوافر شرط الاستقلال التركيبي ومفهوم فكرة الإسناد والانطلاق من مفهوم الملفوظ الأدنى (الكلمة).
- 4- يقوم منهج تحليل الجملة في التراث على أساس أن دراسة النحو لديهم دراسة تحليلية لا تركيبية فاهتموا بالكلمة وانطلقوا منها الى دراسة الجملة وربطوها بظاهرة الإعراب وفكرة العمل والعامل ونظروا الى جانبها الشكلي فقسموا الكلام العربي في ضوئها الى (الاسم - الفعل - الحرف) وأهملوا بالمقابل مفهوم الجملة وأصنافها وتقسيمها سوى التقسيم الى اسمية وفعلية. في حين يقوم منهج تحديد أجزاء الجملة وتعريفها في اللسانيات العربية على ثلاثة أسس هي:
 - 1- المعنى. 2- الصيغة. 3- وظيفة اللفظ في الكلام.
- 5- تقسم الجملة في التراث تقسيماً شكلياً بالاعتماد على فكرة الإعراب والعمل والعامل الى اسمية وفعلية وقسمها تمام حسان الى ثلاثة أقسام هي: الاسمية والفعلية والوصفية فأضاف الجملة الوصفية بناء على إعادة تقسيم الكلام العربي الى (اسم وفعل وصفة وضمير وخالفه وظرف وأداة) وباعتماد العلاقات السياقية والقرائن اللفظية والمعنوية واعتماد جانب الربط بين المبنى والمعنى.

الهوامش :

- 1- ينظر: مدخل الى علم اللغة 70 - 71
- 2- ينظر: الكتاب 1/ 23 - 24 و 78/2 و 126 - 128
- 3- السابق 2/ 126
- 4- السابق 2/ 88
- 5- المقتضب 1/ 8
- 6- الأصول في النحو 70
- 7- المفصل 6
- 8- شرح المفصل 1/ 20
- 9- السابق 1/ 21
- 10- الخصائص 1/ 18
- 11- السابق 1/ 33



- 12- شرح الكافية في النحو لا بن الحاجب 8 / 1
- 13- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 374 / 2
- 14- السابق 374 / 2
- 15- ينظر: الكتاب 12 / 1 والمقتضب 3 / 1 وشرح المفصل 18 / 1 - 20، شرح ابن عقيل 15 / 1 - 16
- 16- قسم النحويون القدامى النشاط 1 للغوي العربي الى كلمة وكلام ووصفوا الكلام العربي وحلوه الى أجزائه في ضوء هذين القسمين وأرادوا بالكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد. شرح ابن عقيل 16 / 1 وأرادوا بالكلام (المركب من كلمتين أسندت أحدهما الى الأخرى). شرح المفصل 20 / 1 أي يراد به الجملة الواحدة أو عدد من الجمل فهو بهذا أعم من الجملة.
- 17- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 86 - 88 ، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً 147 - 150 ، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها، 200 - 202، من أسرار اللغة 281
- 18- اللمع في العربية 81
- 19- ينظر: المفصل 320
- 20- ينظر: شرح المفصل 89 / 1 و 95 و 151 / 3 و 156 / 8.
- 21- ينظر: مغني اللبيب 376. / 2
- 22- السابق 376 / 2
- 23- في النحو العربي نقد وتوجيه 51 - 52
- 24- ينظر: مغني اللبيب 376 / 2 - 380
- 25- ينظر: من أسرار اللغة 281، فنون التقعيد وعلوم الألسنية 284
- 26- ينظر: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية 239 و 261 و 246 ، الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات 20 - 23، أصول تراثية في اللسانيات الحديثة 208، فنون التقعيد وعلوم الألسنية 301
- 27- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية 256
- 28- اللغة العربية معناها ومبناها 194
- 29- الألسنية العربية (النحو - الجملة - الأسلوب - خاتمة) 44.
- 30- ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية 246
- 31- ينظر: من أسرار اللغة 275 - 277، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث 214، دراسات نقدية في النحو العربي 129
- 32- من أسرار اللغة 276 - 277
- 33- السابق 277
- 34- السابق 277
- 35- ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي 129 و 162
- 36- السابق 162
- 37- اللغة العربية معناها ومبناها 10
- 38- ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى 200 - 202
- 39- اللغة العربية معناها ومبناها 188



- 40- ينظر: السابق 188 – 189، منهج البحث في اللغة 226 – 227
- 41- مناهج البحث في اللغة 237
- 42- إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً 148
- 43- السابق 155
- 44- ينظره السابق 169 – 171
- 45- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها 90 و 100 – 103، إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً 154 – 157، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى 99
- 46- اللغة العربية معناها ومبناها 99
- 47- السابق 99
- 48- ينظر: النظام اللغوي بين الشكل والمعنى 212 – 213
- 49- ينظر: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً 159
- 50- اللغة العربية معناها ومبناها 103

المصادر :

الكتب :

- 1- إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. طبع ونشر مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة. الطبعة السادسة. د. ت.
- 2- إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة. 1951.
- 3- تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973.
- 4- تمام حسان. مناهج البحث في اللغة. دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب. 1979.
- 5- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن محمد المعروف بابن الحاجب النحوي. شرح الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت 686هـ). دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. د. ت.
- 6- ريمون طحان. الألسنية العربية (النحو – الجملة – الأسلوب – خاتمة). دار الكتاب اللبناني. بيروت. ط2. 1981.
- 7- ريمون طحان ودينز بيطار طحان. فنون التعقيد وعلوم الألسنية. منشورات دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة طباعة – نشر. توزيع، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى. د. ت.
- 8- عبد الرحمن محمد أيوب. دراسات نقدية في النحو العربي. نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت. د. ت.
- 9- عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة المدني، القاهرة، نشر المكتبة التجارية الكبرى، مصر. د. ت.
- 10- عثمان بن جني أبو الفتح. الخصائص، تح محمد علي البجاوي. الهيئة المصرية العامة للكتاب. طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. 1990.
- 11- عثمان بن جني. اللمع في العربية، تح حامد المؤمن. مطبعة العاني، بغداد الطبعة الأولى. 1982.
- 12- عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. طبع ونشر وتوزيع عالم الكتب، بيروت. د. ت.



- 13- كريم زكي حسام الدين. أصول تراثية في اللسانيات الحديثة. طباعة الرشاد، الطبعة الثالثة. 2001.
- 14- مازن الوعر. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث مدخل. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق. الطبعة الأولى. 1988.
- 15- محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ). الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي. مطبعة النعمان، النجف الأشرف. 1973.
- 16- محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ). المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت. د. ت.
- 17- محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ). المفصل في علم العربية. نشر وتوزيع وطبع دار الجبل، بيروت – لبنان. الطبعة الثالثة. د. ت.
- 18- محمود فهمي مجازي. مدخل الى علم اللغة. دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة. الطبعة الثانية. 1978.
- 19- مهدي المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه. نشر المكتبة العصرية، بيروت. الطبعة الأولى. 1964.
- 20- موفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ). شرح المفصل. عالم الكتب، بيروت. د. ت.

البحوث والمقالات:

- 1- تمام حسان: إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً. أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية – تونس 13 – 19. سلسلة اللسانيات 4. ديسمبر. 1978.
- 2- عبد السلام المسدي: (الأسس النظرية لتوظيف اللسانيات في تعليم اللغات). المجلة العربية للدراسات اللغوية. معهد الخرطوم الدولي. المجلد الأول. العدد الثاني. فبراير. 1983.
- 3- محمد الشاوش. (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية). أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية – الجامعة التونسية – مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية – تونس 23 – 28. سلسلة اللسانيات العدد الخامس. نوفمبر. 1981.
- 4- محمد صلاح الدين الشريف: (النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان) اللغة العربية معناها ومبناها). حوايات الجامعة التونسية – تونس العدد السابع عشر. 1979.

